

مسئولية منتج النفايات وتنفيذ مبدأ تغريم الملوث



سمحت الجهات المسؤولة بنقل تلك النفايات فعلى المنتج أن يقوم بتعبئة وتغليف النفايات ووضع الملصقات عليها حسب الأنظمة والتعليمات وذلك قبل شحنها خارج الموقع، وعلى ناقل النفايات مسؤولية التعرف على أنواع النفايات التي يتم نقلها والتأكد من أن كل المعدات ووسائل النقل بحالة تشغيلية مرضية. وتشمل مسؤولية منتج النفايات أيضا تطبيق خطة للطوارئ تستخدم في حالة تسرب النفايات الخطرة من أماكن الاحتفاظ بها أو خلال عملية نقلها.

أما إذا فشل المنتج في تطبيق إدارة بيئية سليمة للتخلص الآمن من النفايات التي ينتجها وتسبب في تلوث الماء أو الهواء أو التربة أو تسبب في تغير التوازن البيئي أو موارد البيئة الطبيعية والاجتماعية بما يؤدي إلى حدوث ضرر ما مباشر أو غير مباشر أو يشكل خطرا يهدد صحة الإنسان وأمنه ومن ثم يتضرر عنه بعض أو كل البشر، طبقا لنصوص القانون المحلي أو الإتفاقيات الدولية. في هذه الحالة يجب تطبيق مبدأ تغريم الملوث.

مبدأ تغريم الملوث: قد تم الاتفاق عليه بشكل كبير حتى أصبح أمرا محوريا في الكثير من السياسات البيئية. وقد تباينت تفسيرات هذا المبدأ ما بين مطالبة من تسبب في التلوث بدفع تكاليف الرصد والإدارة إلى مطالبته بدفع تكاليف التنظيف وحتى مسؤوليته في دفع تكلفة التدمير البيئي بالإضافة إلى تكاليف التنظيف. ويمكن أن يكون تطبيق هذا المبدأ بسيطا أو معقدا، اعتمادا على طبيعة التأثيرات البيئية.

لمزيد من المعلومات برجاء الاتصال

د. أشرف المغربي

amoe@baseegypt.org

مشروع تطوير إستراتيجية إقليمية وخطة عمل لمكافحة المرور والتخلص غير المشروع للنفايات الخطرة في دول المنطقة العربية

المستوطنية وذلك بهدف تطوير إستراتيجية إقليمية وخطة عمل لمكافحة المرور والتخلص غير المشروع للنفايات الخطرة في المنطقة العربية.

سيدرس المشروع المقترح لأساليب المتبعة حاليا في المناقذ والموانئ العربية لضبط فحص ودخول البضائع وسبل تحسينها ورفع كفاءتها في ضبط الشحنات المخالفة وكذلك سيدرس الأساليب التي بموجبها تتعاون دول المنطقة في مكافحة تهريب النفايات الخطرة وغيرها من البضائع. وتقدر موازنة المشروع بحوالي (١٧٨) ألف دولار أمريكي.

في الوقت الذي يزداد فيه النمو السكاني ووتيرة التنمية الإقتصادية في المنطقة العربية، تزداد أيضا عملية العرض والطلب على البضائع الإستهلاكية والمنتجات الصناعية والتي قد تعني أيضا مزيد من الاستخدام والإهدار للموارد، وتؤثر على قدرة الحكومات والبلديات على إدارة الكميات المتزايدة من المخلفات الصلبة والنفايات الخطرة. ورغم وجود تقدم في إعادة تدوير المخلفات وتطبيق تكنولوجيا الإنتاج الانظف في بعض البلدان العربية، إلا أنه لم يتم بعد تعميمها لكي تصبح جزءا أساسيا من نظم الإدارة البيئية المتبعة.

في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه الأوضاع البيئية في الوطن العربي، ولكي تواءم الإتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية التي تم التوقيع عليها، فقد أصدرت معظم الدول العربية العديد من التشريعات والقوانين البيئية للمحافظة على البيئة وعلى الموارد الطبيعية وعدم إهدارها أو تلويثها، واستغلالها بحكمة وعقلانية. إلا أن درجة الإلتزام بالقوانين البيئية في معظم الدول العربية، متواضعة، ذلك لأن الخبرات المتوفرة في هذا المجال محدودة، ولأنه ليس هناك نظام شاسع وفعال ومتناسك لإنفاذ التشريعات البيئية على المستوى المحلي أو الوطني أو القومي ويحتاج الأمر إلى تعزيز آليات تنفيذها.

ومن القصور الواضح في التشريعات البيئية العربية هو تحديد مسؤولية منتج النفايات وتنفيذ مبدأ تغريم الملوث. ويقصد بمنتج النفايات أي شخص ينتج نفايات أو يكون المتسبب الأساسي في إنتاجها، كما يجب إعتبار كل شخص يقوم باستيراد أو تصدير نفايات من أي دولة منتجا لتلك النفايات. يجب على منتجي النفايات الخطرة العمل على تقليل تلك النفايات بشتى الطرق وذلك بالبحث عن التكنولوجيا المناسبة للإنتاج الانظف وإدخال التعديلات والتحسينات للحد من إنتاج النفايات، كما يجب على منتجي النفايات الخطرة البحث عن بدائل أقل خطورة.

وتشمل مسؤولية منتج النفايات أيضا عدم نقل أي نفايات خارج الموقع إلى أن يقوم باستشارة الجهة المسؤولة بالدولة، وعليه خلال ذلك التأكد من أن النفايات يتم تخزينها بصورة لا تؤدي إلى بعثرتها وبعث لا يكون لها أثر ضار على صحة الإنسان أو على سلامة البيئة إلى أن يتم التخلص النهائي منها. أما إذا

قام المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية بتقديم مقترح مشروع يهدف إلى تطوير إستراتيجية إقليمية وخطة عمل لمكافحة المرور والتخلص غير المشروع للنفايات الخطرة في دول المنطقة العربية.

يقترح المشروع العمل والتعاون اللصيق مع البلاد التي يخدمها المركز والجامعة العربية وأمانة إتفاقية (بازل) وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية الناشطة في المنطقة كوكالة حماية البيئة التابعة للأمم المتحدة / مكتب غرب آسيا وخطة العمل

مدير المركز:

أ.د. مرتضى مراد العارف

استشاري المركز:

د. سعيد محمود دحروج

هيئة التحرير:

أ.د. مرتضى مراد العارف

د. سعيد محمود دحروج

د. أشرف المغربي

د. عصام عبد الحليم مرسى

كلمة العدد

إن المحاولات والجهود التي تبذل من أجل حماية البيئة والمتمثلة في سن التشريعات والسياسات البيئية لتنظيم إستغلال المصادر الطبيعية وصيانتها وجد أنها وحدها لا تكفي أن تؤدي إلى ضمان التصرف السليم من قبل الأفراد تجاه البيئة، حيث أن الأساس في ذلك هو العنصر التربوي بالدرجة الأولى. والسؤال الذي يجب أن نطرحه هنا لماذا لم تتحسن أحوال البيئة بالرغم من سن التشريعات والسياسات البيئية؟

إن الحل الأمثل أن يعتبر الإنسان نفسه جزء من هذه البيئة. فالتربية البيئية ليست مجرد معلومات تدرس عن مشكلات البيئة كالتلوث وتدهور الوسط الحيوي أو إستنزاف الموارد ولكنها يمكن أن تتمثل في شقين: الأول هو إيقاظ الوعي الناقد للعوامل الإقتصادية والسياسية والتكنولوجية والأخلاقية الكامنة في جذور المشكلات البيئية، الثاني هو تنمية القيم الأخلاقية التي تحسن من طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة.

وعلى هذا الأساس فالتربية البيئية هي عملية تربوية تستهدف تنمية الوعي لدى سكان العالم، وإثارة اهتمامهم نحو البيئة بمعناها الشامل والمشاكل المتعلقة بها.

وعليه فإن الإطار العام لمواجهة المشكلات البيئية يكون عن طريق التربية البيئية التي تعمل على خلق النمط السلوكي العلمي السليم تجاه البيئة. ولا يجب أن ينظر إلى موضوع التربية البيئية على أنه مجرد موضوع آخر يناقش مع غيره من الموضوعات ليوجد مكانه في البرامج الدراسية الراهنة، بل يجب أن ينظر إليه على أنه ركيزة من ركائز التنمية المستدامة. لذا فإن البحث في معالجة المشكلات البيئية يتطلب نمطا جديدا من التعليم والبحث والدراسة يسائر متطلبات التغيير في الحياة من جميع جوانبها.

أ.د. مرتضى العارف

الإدارة البيئية السليمة للإطارات المستعملة



يتزايد الإدراك بأهمية الإدارة البيئية السليمة للإطارات المستعملة، حيث أنها مصنفة دولياً على أنها من ضمن النفايات الخطرة وتعتبر من أولويات تيارات النفايات التي تهتم بها اتفاقية بازل الدولية. إن كمية الإطارات المستهلكة تزداد يوماً بعد يوم في دول المنطقة العربية دون التمكن من التعامل السليم مع هذه المشكلة أو إدارتها بصورة سليمة بيئياً ومحاولة الاستفادة من تلك الكميات الهائلة من الإطارات المستهلكة الملقاة هنا وهناك.

نفايات الإطارات تشكل مشكلة بيئية كبيرة فهي تلقى في المساحات العامة أو تدفن في مواقع النفايات بدون العلاج المناسب. إن إطارات السيارات تتحول بعد إنتهاء استعمالها إلى مكرب بيئي نظراً لأن مدة حياة المطاط، الذي يصنع منه الإطار وما يحتويه من مواد خطيرة قد تصل إلى مئات بل والآلاف السنين قبل ان يتم تخفيفها بصورة طبيعية. كما تحمل النفايات المكونة من الإطارات عدداً من المخاطر الأخرى أهمها حجمها الكبير واستغلال مساحات كبيرة عند تخزينها وقابليتها للاشتعال. فحرق أكوام الإطارات يطلق مواد ملوثة إلى الهواء مثل أول وثاني اوكسيد الكربون وثاني اوكسيد الكبريت بالإضافة الى المركبات الهيدروكربونية العطرية المتعددة، ونواتج الحرق تبقى في الأرض وقد تضر بالحيوانات والنباتات كما أن لدى ملامسة الإطارات المستهلكة مواد حمضية تفرز الإطارات معادن يتم امتصاصها في الأرض وقد تلوث المياه الجوفية. فضلاً على أن أكوام الإطارات تشكل أعشاشاً للحشرات والكاائنات الضارة التي تستغل المياه المختزنة في داخل الإطار. كما ان التخلص من الإطارات المستعملة في مدافن النفايات الصلبة التقليدية يمثل خطراً إضافياً حيث أن عدم إمكانية ضغطها يؤدي إلى تراكم عصارات النفايات والغازات المنبعثة.

تصنف الإطارات المستعملة الى عدة أنواع فمنها ما يعاد استعماله بصورة مشروعة للفرض المخصص له اصلاً بعد فحصه للتأكد من سلامة بنيانه. ومن الإطارات المستعملة ما يعاد تجديده من خلال ما يعرف بعملية الكسوة أو التلبس ليعاد استخدامه مرة أخرى للفرض المخصص له اصلاً. بينما النوع الثالث، وهو ما يهمننا هنا، هي الإطارات التي لا يمكن إعادة استعمالها للفرض الذي خصصت له اصلاً فهي غير صالحة للتلبس وتسمى إطارات متهرئة ويقال عنها أنها انتهت صلاحيتها للاستعمال وينبغي أن تتم عملية استعادتها والتخلص النهائي منها على نحو سليم بيئياً.

عدة منتجات منها إنتاج مسحوق المطاط لصناعة المطاط الجديد، صناعة بلاط المطاط لحدائق العاب الأولاد، وكبدائل لمحروقات الوقود الحفري حيث يمكن استعمال الإطارات كمادة حرق لإنتاج الطاقة في مصانع الأسمنت أو في كمانن مصانع الطوب، فالطن من الإطارات يساوي من حيث الطاقة ٠,٧ طن ووقود. كما يمكن أن يستخدم مسحوق المطاط كمادة إضافية للأسفلت الخاص برصف الطرق.

ولكى تكتمل الإدارة البيئية السليمة للإطارات المستعملة يجب أن تشمل التشريعات البيئية مواد تلزم صانع الإطارات والمسـتورد التخلص من الإطارات المستعملة وإعادة تدويرها بطرق مرخصة وبتزايد تدريجي، كما يمنع منع مطلقاً طمر ودفن الإطارات الكاملة في مواقع النفايات البلدية. كما يجب على صانعي الإطارات ومستورديها والتاجرین فيها تقديم التقارير السنوية المفصلة عن مصير الإطارات المستعملة وفرض غرامات رادعة على المخالفين.

لمزيد من المعلومات برجاء الاتصال
د. سعيد دحروج
sdahroug@baselegypt.org
د. أشرف المغربي
amoe@baselegypt.org

هناك خيارات عديدة لإعادة تدوير أو / واستخدام الإطارات التي انتهت صلاحيتها للاستعمال سواء كان الإطار كاملاً أو مقطعاً أو مسحوقاً في تطبيقات مأمونة بيئياً مثلاً في أعمال الهندسة المدنية كجواجز لمنع السيارات من الخروج عن مسارها عن الطرق السريعة أو جدران متمصدة للصوت أو واقبات للزوارق على جدران الموانئ وكذلك كمادة عازلة في أساسات المباني ومادة لأساسات الطرق وفي نظم الري كمستودعات أو قنوات للمياه وكشعاب اصطناعية لتوفير ملاذ للكائنات الحية البحرية أو مكان للتكاثر.

وفيما يخص إعادة تدوير الإطارات المستعملة فيتم ذلك من خلال التمزيق أو التقطيع إلى حبيبات إذ يمكن تمزيق الإطارات التي انتهت صلاحيتها للاستعمال لتيسير نقلها كخطوة أولى لاستخدامها في تطبيقات عديدة. وتستخدم آلات التمزيق المتحركة لتيسير نقل الإطارات التي انتهت صلاحيتها للاستعمال من مكان إلى مكان لمعالجة أخرى أو إلى المناطق التي تسمح بإلقاء الإطارات التالفة في المطامر.

ويمكن استخدام الإطارات الممزقة كوقود ثانوي للترميد أو كخطوة أولى في عملية تحويلها إلى حبيبات أو يمكن استخدامها كغطاء يومي للمطامر. يمتد مجال إعادة تدوير الإطارات المستعملة ليشمل

وصلات خاصة بالإدارة البيئية السليمة للإطارات المستعملة

- ** Institute of Scrap Recycling Industries (ISRI) → www.isri.org
- ** Rubber Manufacturers Association (RMA) → www.rma.org
- ** Tire Retread Information Bureau (TRIB) → www.retread.org
- ** International Tire and Rubber Association (ITRA) → www.tireindustry.org
- ** Rubber Division of American Chemical Society → www.rubber.org
- ** Scrap Tire Management Council → www.rma.org
- ** US EPA → <http://www.epa.gov/garbage/tires/basic.htm>
- ** Scrap Tire News → <http://www.scraptirenews.com>

أخبار بيئية

★ الغبار يتسبب في وفاة ٣٠٠ ألف أوروبي سنويا أظهرت دراسة ألمانية حديثة أن أكثر من ٣٠٠ ألف أوروبي منهم ٦٥ ألف ألماني يتعرضون للوفاة سنويا نتيجة استنشاق الغبار الدقيق وذلك المعدل من الوفيات كما ذكرت الدراسة ناجم عن أعمال الحفر والبناء، وعوادم السيارات والصناعات والتدفئة واحتكاكات إطارات السيارات بالأرض.

★ خطر الهاتف المحمول في محطات الوقود (أسطورة) قال باحثون إن الفكرة السائدة أن تشغل الهاتف المحمول في محطات الوقود قد يسبب انفجارا قد يكون مجرد أسطورة. ويرى الدكتور آدم بورجيس أن الهاتف المحمول لم يتسبب في أي واحد من الـ ٢٤٢ حريقا التي نشبت في محطات البنزين عبر العالم خلال السنوات الـ ١١ الماضية، رغم كون أصابع الاتهام وجهت إليها.

★ دراجة نارية جديدة تعمل بالطاقة الهيدروجينية. عرض مهندسون بريطانيون دراجة نارية تعمل بطاقة الهيدروجين والعماد الذي ينبعث منها عبارة عن مياه صالحة للشرب. ويمكن أن تسير هذه المركبة ذات الانبعاث غير الضارة بسرعة ٨٠ كيلومترا في الساعة وتساير لمسافة تزيد عن ١٥٠ كيلومترا قبل نفاذ وقودها.

★ ذكرت دراسة نشرت في مجلة (بريتيش ميكال جورنال) الطبية ان الأطفال الذين يعيشون في منطقة قريبة من خطوط كهرباء الضغط العالي أكثر عرضة للإصابة بمرض سرطان الدم من غيرهم من الأطفال.

★ الفنادق صديقة للبيئة في بكين. اعلان ١٣ فندقا في بكين انها ستوقف عن تقديم ست مواد تستخدم مرة واحدة في حجرات الفنادق مثل معجون الأسنان وفرشاة الأسنان والصنادل وصابون الحمام والشامبو والمشط، وان ذلك سيساعد في حماية البيئة عبر تقليل المهملات حسبما قال مسؤول إداري. أغلب الفنادق غضت الطرف عن ذلك خشية فقدان الزبائن.

★ أعلنت وزيرة البيئة العراقية أن وزارتها تراقب عن كثب ٣١ نقطة فيها مشاكل إشعاعية داخل العراق، وان خمسا من هذه النقاط هي خطرة جداً وتؤثر على حاضر ومستقبل العراق.

المطاعم من اهم اسباب وجود مادة الديوكسين المسببة للسرطان حيث تنتقل هذه المادة شديدة السمية الى الأسماك والحيوانات والماشية واللحوم والطيور والبيض ومنتجات الألبان، وتخزن هذه المادة السمية في دهون هذه الكائنات، وعندما يأكلها الانسان تنتقل اليه وترسب في الدهون المخترلة في جسمه.

هذا وقد أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية والطبية أن حد الأمان للتعرض للديوكسين يكاد يكون (صفرا) وان تعرض الإنسان لكمية متناهية التركيز يؤدي إلى إضعاف جهاز المناعة لديه وأصابته بتشوهات خلقية وغير خلقية وأخطر ما يمكن أن يتسبب به

الديوكسين مرض السرطان وضعف جهاز المناعة وضعف الهرمونات الذكورية عند الرجال وتعرض النساء للإجهاد وولادة أطفال مشوهين. كما تسبب مادة الديوكسين بعض التغيرات الجذرية في درجة ذكاء

واستيعاب وتعلم الانسان خاصة الأطفال وتغيير سلوكياتهم واصابتهم بأمراض نفسية وعصبية وتأتي كل هذه الآثار المدمرة للديوكسين من خلال تأثيره على الحامض النووي للخلية البشرية وكذلك تأثيره على هرمونات وانزيمات الجسم المختلفة.

هذا وما زالت الأبحاث جارية لابتكار طريقة ناجحة واقتصادية للتخلص النهائي لمركبات الديوكسين والملوثات العضوية الثابتة بصفة عامة. و يذكر في هذا الخصوص استخدام كلنكرات الاسمنت الحرارية والتي تصل درجة حرارتها إلى ١٢٠٠ درجة مئوية حيث تتطلب عملية تسكير الديوكسينات والتخلص منها معالجة حرارية شديدة تصل فيها درجة الحرارة إلى أكثر من ١٠٠٠ درجة مئوية. كما تشمل الإدارة البيئية السليمة للملوثات العضوية الثابتة، فيما فيها مركبات الديوكسين، منع تكونها من الأساس ويأتي ذلك من خلال الحرص على عدم تلوث البيئة بها عن طريق فرض قيود لحماية موارد الغذاء لضمان سلامة المنتجات الغذائية وحمايتها من التلوث بالديوكسين. عدم استخدام الكلور لتبييض لب الورق ومحاولة إعادة تصنيع الورق المستخدم واستخدام كيمياويات ذات قواعد من الأوكسجين للتبييض. عدم التخلص من مخلفات المصانع وخاصة البتر وكيمياوية في المياه التي يعاد استخدامها في الزراعة بعد معالجتها. عدم حرق القمامة، وخاصة المخلفات الطبية في الهواء الطلق والتخلص منها في المحارق الخاصة بهذا الغرض. استخدام تكنولوجيا التعقيم للتخلص من النفايات الطبية بدل عملية الحرق، العمل على التقليل من حرائق الغابات. والإقلال من تناول المواد الدهنية والدسمة في الأطعمة أو الامتناع عنها بصورة نهائية.

يعتبر الديوكسين (Dioxin) أحد أهم وأخطر المواد الكيميائية وأكثرها سمية وخطورة وتأثيرا على صحة الإنسان. مركبات الديوكسين تعتبر ضمن قائمة الملوثات العضوية الثابتة الإثنى عشر (POPs) ذات التركيب الكيماوي المعقد والذي يضم مشتقات او مواد شبيهة بها من حيث التأثير تصل الى (٤١٩) مركبا، إلا أن التجارب والدراسات العلمية اثبتت أن (٢٠) منها فقط لها تأثير سام ومسرطن على جسم الانسان.

تنتج مركبات الديوكسين بشكل عرضي غير مقصود بسبب الاحتراق غير الكامل لعملية حرق القمامة والمخلفات البلاستيكية ومنها النفايات الطبية مثل الحقن وعبوات المحاليل الوريدية والمواد التي تستخدم مرة واحدة وغيرها، لذلك فإن محارق نفايات المستشفيات مصدر رئيسي لإنبعاث الديوكسين في الجو. كما أن مركبات الديوكسين تتكون كمادة وسيطة أثناء تحضير بعض الصناعات البتر وكيمياوية والصناعات التي يدخل الكلور في تكوينها مثل صناعة الورق أثناء عملية تبييض لب الورق، كما أن الديوكسين يمكن أن ينتج في الجو مع نواتج البراكين وحرائق الغابات، كذلك تخرج كنواتج جانبية أثناء صناعة البيدات الحشرية ومبيدات الحشائش.

تتمكن خطورة مركبات الديوكسين أو الملوثات العضوية الثابتة بصفة عامة في انها غير قابلة للتكسير أو الذوبان بأي شكل من الأشكال، ولا تتغذى عليها أي من البكتريا المتكافئة الموجودة في الطبيعة فبمجرد ان تتكون تبقى في البيئة لمدة طويلة جدا قد تصل إلى عشرات السنين وتنتقل من كائن إلى آخر، ومن وسط إلى آخر يشمل الماء والهواء والتربة والانسجة الدهنية للكائنات الحية حتى تصل إلى الانسان، وتحث تأثيراتها المدمرة فيه على مر السنوات الطويلة بصورة تدريجية وتزيد هذه الآثار المدمرة كلما زادت كثافة هذه المادة المسرطنة وفترة التعرض لها. ويعد خلط الاعلاف بالزبوت ومخلفات



داخل العدد

- ١ - كلمة العدد
- ١ - الاحتباس الحراري يزيد عدد الجوعى في العالم
- ١ - مسئولية منتج النفايات وتنفيذ مبلأ
- ١ - تفريغ الملبوث
- ٢ - الإدارة البيئية السليمة للإطارات المستعملة
- ٢ - الديوكسين أخطر المواد الكيميائية وأكثرها سمية
- ٢ - أخبار بيئية
- ٤ - فرص للتمويل
- ٤ - تعبئة الموارد المالية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية
- ٤ - لاتفاقيات
- ٤ - تفكيك السفن في أوروبا

لزيد من المعلومات برجاء الاتصال
د. أشرف المغربي
amoe@basegypt.org

جامعة القاهرة



مركز إتفاقية بازل الإقليمي

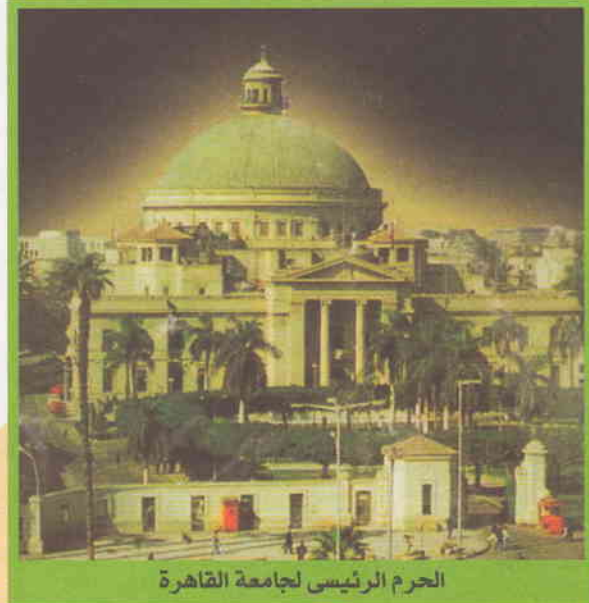
للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية- مصر

E-mail: basel_cairo@baselegypt.org

مركز جامعة القاهرة للحد من المخاطر البيئية الجيزة

تليفون: ٣٥٧١٩٦٨٨ ٢٠٢ + فاكس: ٣٥٧١٧٥٦٥ ٢٠٢ +

البريد الإلكتروني: cairo_cehm@hotmail.com



الحرم الرئيسي لجامعة القاهرة

تقرير بيئي ينتقد إخفاق أوروبا في تفكيك السفن

بعدم قدرة الفرنسيين على توفير البديل المناسب داخل دول الاتحاد الأوروبي واضطرابها إلى اللجوء إلى الهند عبر رحلة مليئة بالمصاعب السياسية والفنية انتهت أخيراً بانتصار أنصار البيئة. وأظهر التقرير الذي أشرف عليه رئيس المنظمة جاكى بونما ارتياحا لعودة كلمنصو إلى مرافأ برست الفرنسي، للشروع أخيراً في عملية التفكيك مع بداية عام ٢٠٠٨. وحثت روبيين دي بوا الدول الأوروبية على إنشاء رصيف بحري متخصص في تفكيك البواخر القديمة خاصة فرنسا أو أي بلد مطل على المحيط الأطلسي. ونهت المنظمة البيئية بتقريرها إلى التكلفة الضخمة للمشروع الذي يعاني من مشاكل حمة من حيث التوازن المالي بين الاتحاد الأوروبي ومشاركة مالكي السفن.



كشفت تقرير بيئي أن ٩٠ باخرة قديمة ملوثة بينها ٤٢ أوروبية اتجهت بصفة خاصة إلى أرصفة بحرية للتفكيك في كل من بنغلاديش والهند منذ يناير/كانون الثاني الماضي، بعد فشل دول أوروبية في العثور على بديل مناسب في أوروبا. وحثت منظمة فرنسية تدعى روبيين دي بوا لحماية البيئة والإنسان، من فشل الاتحاد الأوروبي في منافسة الهند وبنغلاديش بمجال صناعة تفكيك البواخر القديمة الملوثة. واعتبرت أن الفشل الذي مني به الفرنسيون في العثور على حل ملائم حتى الآن لحاملة الطائرات كلمنصو وعودتها من الهند بسدون إتمام عملية التفكيك، يمثل دليلاً على ذلك الإخفاق. وعززت المنظمة المعنية بالحفاظ على البيئة ما ذهب إليه،

ضرورة تعبئة الموارد المالية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية لاتفاقية بازل

فرص للتمويل

- ** مشروع دعم التقييم والإدارة البيئية. بنك الإستثمار الأوروبي
- ** البنك الدولي. برنامج تحديث الصناعة / مركز تحديث الصناعة
- ** بنك اليابان للتعاون الدولي
- ** مرفق البيئة العالمي
- ** التعاون الألماني للتنمية
- ** التعاون الفني الألماني
- ** التعاون مع حكومة فنلندا
- ** الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
- ** جامعة الدول العربية. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)
- ** التعاون الإيطالي في مصر

الجهات المانحة متعددة الأطراف، صناديق التنمية، بنوك التنمية والبنوك التجارية. كما يمكن للتمويل الوطني بالمشاركة مع الموارد الدولية أن يلعب دوراً هاماً في حشد وتعبئة الموارد وفي إيجاد ترتيبات لتمويل المشترك، كذا يمكن النظر ودراسة الأشكال الأخرى للتمويل الجديد والمبتكر والشراكة مع الصناعة.

وبصفة عامة فإن عملية تعبئة الموارد المالية تبدأ بمجرد تحديد أنشطة تنفيذ اتفاقية بازل حيث تشمل تنفيذ الإجراءات الآتية:

- ** مراجعة خيارات الإدارة ومالها من متطلبات مالية ومقارنتها بموارد التمويل الممكنة.
- ** البحث في إمكانيات التمويل الوطني مع الوزارات أو غيرها من الجهات المعنية.
- ** إجراء الاتصالات بالوزارات أو غيرها من الهيئات المسؤولة لتنسيق المساعدات المقدمة من وكالات التمويل الدولية (بما في ذلك الجهات الثنائية المقدمة للمنح).
- ** إجراء الاتصالات بوكالات التمويل الدولية ذات الصلة للبحث في إمكانيات الحصول على تمويل مالي أو معونة فنية.

لمزيد من المعلومات برجاء الاتصال

د. سعيد دحروج

sdahroug@baselegypt.org

amoe@baselegypt.org

في ديسمبر من عام ٢٠٠٢ قام مؤتمر الأطراف المعنية باتفاقية بازل باعتماد الخطة الإستراتيجية لتنفيذ اتفاقية بازل، إلا أن الموارد التي تتيحها اتفاقية بازل للإدارة السليمة بيئياً للمخلفات الخطرة محدودة حيث أنه لم يخصص لتنفيذ الخطة الإستراتيجية لعام ٢٠٠٤-٢٠٠٢ إلا مبلغ ١,٢ مليون دولاراً أمريكياً فقط. ولضمان تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية التي تم تحديدها يجب الحصول على تمويل من مصادر أخرى. ولذا تؤكد الخطة الإستراتيجية أن تعبئة موارد للتمويل يعد عنصر رئيسي إذا كان مقدرًا لأهداف الاتفاقية أن تتحقق. وعلى هذا الأساس يجب على الدول الأطراف في الاتفاقية وخاصة الدول النامية والدول التي تشهد اقتصادياتها مرحلة انتقالية العمل على حشد الموارد الاقتصادية حتى يتمكنوا من تنفيذ التزامات اتفاقية بازل.

يجب على الدول الأطراف النظر إلى تعبئة الموارد المالية على أنها جزء لا يتجزأ من تنفيذ اتفاقية بازل. كما يجب العمل على تنمية وتطوير موارد التمويل المختلفة والتي تشمل التمويل الوطني الذاتي والتمويل من الصندوق الائتماني الخاص باتفاقية بازل أو الصندوق الائتماني للتعاون الفني التابع للاتفاقية الإرشادية وتطوير أدوات التنفيذ ونشر وإعداد الأدلة الإرشادية والتعليم الخاص بالاتفاقية. كما يمكن الحصول على قروض من الوكالات الدولية التي تقدم القروض والمنح أو من الصناديق الدولية والتي تشمل